فلا جعل فيه لان المستتبع كالمكاتب عنده ولا جعل في رد المكاتب لان المولى لا يستوفي
بالمكاتب وانما استفاد بدل الكتابة فكان بمنزلة ما لو غرم بدل ذلك لا يستحق جعلا
لكن ذكر هذا ولو كان الراد ابا المولى او ابنه وهو في عياله واحد الزوجين على الآخر كذلك
لان هؤلاء لا يتبرعون بالرد عادة فلا يشاركهم اطلاق الكتاب وهذه مسايل ذكرها
تبعا لمسئلة القدوري واراد باطلاق الكتاب ما ذكره القدوري بقوله ومن رد الآبق
على مولاه من مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا فله عليه جعله اربعون درهما وقال في شرح الطحاوي
وهو كما اذا رد راجع من المولى وعليه فانه ينظر فان وجد الرجل عند ابيه فلا جعل له
سواء كان في عياله او لم يكن وكذلك المرأة والزوج واذا وجد الرجل عند ابنه ان لم يكن في عياله
فله الجعل وان كان في عياله فلا جعل له وكذلك الاخ وسائر ذوي الارحام اذا وجد رجل عند
اخيه ان كان في عياله فلا جعل له وان لم يكن في عياله فله الجعل الى هنا لفظه وبتقدمة
ذكر شيخ الاسلام ابو بكر المعروف بخواهر زاده في مبسوطه وهو ما اذا رد الآبق من اقرب المولى
ان لم يكن الراد ولدا قائما ينظر ان لم يكن في عياله فانه يستحق الجعل قياسا واستحسانا لان
الراد بايع من وجه اجير من وجه واي ذكر استبرنا فله الجعل لانه لو باع شيئا من تركته
استحق الثمن ولو عمل له باجارة استحق الاجر وان كان في عياله وجب الجعل قياسا لهذا المعنى
وفي الاستحسان لا يجب لان الرد حصل على سبيل التبرع عرفا وعادة فان العرف فيما بين
الناس ان من ابق عبده فانما يطلبه من كان في حيالهم ويرده متبرعا فلو ثبت التبرع نصا لا
يجب الجعل فكذا اذا ثبت عرفا لان الثابت عرفا كالثابت نصا بخلاف ما اذا لم يكن في عياله
لان التبرع لم يوجد لا نصا ولا عرفا فاما اذا كان الراد زوجا فعلى القياس والاستحسان
وجه القياس انه بايع واجير ووجه الاستحسان ان الزوج يطلب عند امر الله الآبق
تبرعا والثابت عرفا كالثابت نصا واما اذا اردت المرأة عبد زوجها فلا تستحق الجعل
استحسانا للثلاثة اوجه احدها ان المرأة قد تعد الزوج خوفا والثاني انها في عيال الزوج
والثالث ان رد الآبق من الخدمة والمرأة لا تستحق بدل الخدمة على الزوج فان كان الراد ولدا
فلا جعل له اصلا اما ان كان في عياله فللمعنى الذي ذكر في سائر الاقارب واما اذا لم يكن
في عياله فلا جعل له ايضا بخلاف سائر الاقارب حيث يجب لهم الجعل اذا لم يكونوا في عيال المولى
وجه الفرق ان الراد بايع من وجه اجير من وجه فعلى الاول يستحق الآبق الجعل

الثاني

الثاني لا يستحق لان الجعل بدل الخدمة فاذا استاجر الاب ابنه ليخدمه لا يجب الاجر
لكن هذا اذا وجب من وجه لم يجب من وجه لم يجب بالشك واما كان الجعل بدل
الخدمة لان من رد الآبق ورده بعيد من الخدمة عرفا ولان العبد كان مستحقا
للمخدوم فاتت بالآبق فاحدها الراد سعى فكان الجعل بدل الخدمة من هذه
الوجه والآبق لا يستحق على ابيه بدل الخدمة بالشرط فكذا بالشرع بخلاف الاجير
اذا لم يكن في عيال المولى فانه يستحق الجعل سواء استبرأه بايعا او اجيرا على الاصل
المعهود لانه باع شيئا من ابنه استحق الثمن وكذا على الثاني فانه لو استاجر ابا ابنه به
كان للاب ان يمتنع ولكن ان خدمه استحق الاجر فلما استحق بدل الخدمة بالشرط استحق
الشرع ايضا وكذلك سائر الاقارب اذا لم يكونوا في عياله فلهم الجعل باجتماع الوجوه
هذا حاصل ما ذكره خواهر زاده وقال في الشامل في قسم المبسوط رد الوصي عبد اليتيم
او من كان في حجره لا جعل لهم لانهم يحفظون مال اليتيم وانه من الحفظ ولو وهو في عياله
اي الوارث في عيال المولى ولو قال وان ابق من الذي رده فلا شيء عليه اي قال القدوري
في مختصره وقال في بعض نسخ القدوري فلا شيء له فكان فلا شيء عليه وصحح الراد بعض
البايع من المولى لان العبد بالآبق زالت عامة منافعه عن المولى وانما استفاد ذلك
بالرد عمال يجب عليه وهذا كان للوارث حبسه بالجعل كالبايع حقيقة بالثمن وكالملتقط
اذا انفق على العبد باذن القاضي يكون له الحبس بالنفقة لكن البايع من حيث الاعتبار
حين ابى بكله بالانفاق فلما كان الراد كالبايع والبايع اذا هلك بيده المبيع او
ابق سقط الثمن فكذلك هنا يسقط الجعل وبعض قوله فلا شيء عليه اي لا ضمان عليه
لكن انما لا يجب عليه الضمان اذا اشهد كما في اللقطة كما ترى الى ما قال الحاكم في الكافي
وان مات عنده قبل ان يرد او ابق منه فان كان اشهد حين اخذه انما اخذه ليرده
على صاحبه فلا ضمان عليه وان كان حين اخذه لم يشهد على ذلك فهو ضامن لقيمته
في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا ضمان عليه اشهد او لم يشهد اذا علم ان كان
ابقا وانما لم يكن عليه الضمان بالآبق انه امانة في يده ولو استعمله المولى كما لقيد صار قابضا
بالاستحقاق وهذه من مسايل الاصل ذكرها تبعا لمسئلة القدوري وهذا ما ان